

المشهد السياسي

السعوديون يفتون البحصة: ارتحنا من نادر

يتربط المشهد، من العراق إلى لبنان، مروراً بسوريا. بعد انتخابات 2009 في لبنان وانتخابات 2010 في العراق، اراد السعوديون في زمن «السين _ السين» ايد علاوي في بغداد وسعد الحريري في لبنان. تمسكت طهران بنوري المالكي. لاحقاً، استقال الحريري، فحل مكانه نجيب ميقاتي، خلافاً لإرادة دمشق والرباط، كما في حالة المالكي. في 2018، لن يكون تشكيل حكومة في العراق او لبنان، يعزل عن تطورات الإقليم

حسنة ايوب

كاد وليد البخاري يقولها: الحمدلله تحررتنا. لكنّه قالها بلغة واقعية مبعرة جداً: ارتحنا من نادر. ثلاث كلمات قالها القائم بالأعمال التحليلاتي وحبر الكلام وهمس الصالونات المغلقة أو المعلقة لا يخفي السعوديون، ومعهم الإماراتيون، فرحتهم بإطاحة سعد الحريري ابن عمته نادر الحريري. إطاحة ظالمة بكل معنى الكلمة لرئيس حكومة قرر أن يستجيب لإيحاءات الخارج. أن يُعزّي نفسه في السياسة. أن يُبعد المسك بمعظم ملفات وريث رفيق الحريري، في الداخل والخارج، منذ 13 عاماً. العلاقة مع حزب الله والتيار الوطني الحر والرئيس نبيه بري وحدها تحتاج «جلاً» في السياسة، فكيف إذا أضفت إليها ملفات سياسية واقتصادية تداً ولا تنتهي. لا يظلم سعد الحريري نفسه وحسب، بل يظلم نادر الحريري معه. ليس انتقاصاً من محمد منيمنة المشهود له بدينه وثقافته. لكن نادر لم يكن مجرد «مدير منزل ومواعيد».

منذ أن خرج سعد الحريري من أسره في الرياض، كان متيقناً أن ثمة فاتورة يتوجب عليه دفعها قريباً. ترك له الفرنسيون والأميركيون الهامش الذي طلبه. أن ينجز الانتخابات النيابية، وافقهم الرأي السعوديون والإماراتيون، ولذلك قرروا عدم التدخل، بصورة فاضحة، طالما أن رجلهم الأول في لبنان، لم يقرب من بعض الخطوط الحمراء، وبرزها ما يتصل بحزب الله. المدارة السياسية للحريري، استوجبت الإقفال الموقت لحسنة الدعم المالي عن بعض «المتردين»، فكان أن دفع هؤلاء النغم في الانتخابات وفي طليعهم أشرف ريفي الذي بلغ به الأمر قبل أشهر من الانتخابات حد التلويح بتقديم 128 مرشحاً لكل المقاعد النيابية!

هل يكون تكليف الحريري مقدمة للتأليف أم الاعتكاف أم الاعتذار؟

«العقوبات» التي فرضتها «غرفة الرياض»، بشاركة إسرائيلية، لن تجعل حزب الله يعلن استسلامه

الحريري يستدين والسارقون لا يوفرون
غداة الانتخابات بدأت المراجعة. اكتشف الحريري هول ما فعل معظم الفريق المسك بالانتخابات الرجل يقترض نحو سبعين مليون دولار أميركي من أحد أبرز المصارف اللبنانية، ويحصل مبالغ أخرى قد لا تتجاوز العشرة ملايين دولار، من «أصدقاء» دعما لمعركة الانتخابية، فمأذا كانت النتيجة؟
لم تخل دائرة انتخابية من عورة تنظيمية ـ إدارية. للمرة الأولى، في

الجمهور أن شيئاً لم يتغير، ولو أن الرجل مضى بقرارات، في الشكل، قد تمس بعض المحطين به وبعض قطاعاته الحيوية، ومنها الإعلام.

يريدون «إرأس نادر»

الخطا الذي ارتكبه سعد الحريري عمداً أو عفواً، هو توقيت الانتخابات لقبول استقالة مدير مكتبه. لا يعني ذلك باي حال من الأحوال تبرئة نادر الحريري الأخير، بل تحمل المسؤولية الأكبر سياسياً، من موقعه الذي جعله «مايسترو» أو «مهندس» الكثير من التحالفات واللوائح والأسماء، التي لم تغادر سقف خطاب الببال في الذكرى الـ13 لاستشهاد والده رفيق الحريري. في هذا الخطاب، قال سعد الحريري إننا سنخوض الانتخابات في لوائح لتيار المستقبل وبمرشحين من كل الطوائف في كل لبنان. كانت وظيفة نادر الحريري ترجمة تلك الكلمات بالسياسة ووظيفة التيار بماكيته وجسمه التنظيمي الترجمة على خطا التوقيت لا يبدد حقيقة المضمون. ليس خافياً على أحد أن السعوديين والإماراتيين يريدون «إرأس نادر»، هم يحملونه مسؤولية مسار باكورته للخاصية، وبالتالي، لا بد لفعال نشوة أن يتجدد يوماً ما، وأن يكتشف



الحريري ان يطمح ولباسلة ان يتغذى، ولكن ما هو ميشال عون لا يخطئ خياراته (ميشال الموسوي)

يكون، غداً (السبت)، في السفارة السعودية، «جامعاً لكل الأطياف السننية في لبنان». بمن فيهم بعض رموز 8 آذار، ممن فازوا في الانتخابات (فيصل كرامي وجهاد الصمد وعبد الرحيم مراد)، تحول إلى إفطار حصري «برعاية رئيس الحكومة»، يكاد يقتصر على رؤساء الحكومات (إذا لنوا كلهم الدعوة)، وعشرات المدعويين، ليس بينهم بالطبع مراد والصمد وكرامي. أما في المضمون، فإن المكتوب يُقرّأ من عنوانه، «العقوبات» التي قررت فرضها، «غرفة الرياض»، بتراكة إسرائيلية كاملة، لن تجعل حزب الله يعلن استسلامه، ولكنها خطوة لها سابقا، هل يستطع الحريري أن يفسر السعوديين والإماراتيين عجزه عن إدارة ظهره لحزب الله، لا بل حتمية شراكته مع تنظيم «إرهابي» بمعايير السعوديين والأميركيين والإسرائيليين (بالأمس، شملت عقوبات الأميركيين القيادي في حزب الله السيد عبدالله صفي الدين ورجل الأعمال اللبناني محمد بزّي)؟ هل يستطيع الحريري أن يتجاهل أن هناك شريحة لا تقل عن أربعمئة ألف لبناني صوتوا فقط لمُرشحي «حزب الله» وحلفائهم في معظم الدوائر، هل صار هؤلاء كلهم بشاية «إرهابيين»؟

للحريري أن يطمئن أن قرار تسميته رئيساً للحكومة بغالبية موصوفة، صار في جيبتّه، قبل الانتخابات، وبعدها. القرار لحزب الله ولو قرر إلا يسميه في استشارات التكليف. لكن هل يمكن أن تتألف حكومة إذا لم تكن محكومة بتوزانات الانتخابات، واقلها أن ثلث النواب المُنتمَ، فازوا في لوائح معارضة لآل الحريري، ويحق لهم أن يمثلوا في أية وزارة جديدة؟ وإذا كان حزب الله، ويلسان أمينه العام السيد حسن نصرالله، أخذ على عاتقه شخصياً، مهمة محاربة الفساد كாலوية بعد الانتخابات، فإن أولى ترجماتها أن يتمثل بثلاثة حزميين في الحكومة، وأن تسند إليهم وزارات حقيفة، وأن يكون في صلب كل التعيينات الإدارية مستقبلاً، فهل يمكن أن يخطر على بال سعد الحريري أن تتألف حكومة، من خارج هذه المعطيات؟

لرفيق الحريري يوماً «داتا» ضخمة من المعلومات، وله وحده أن يتخذ الانتخاب والصياغات السياسية التي قرّبت تيار المستقبل من التيار الوطني الحر وبعده عن القوات اللبنانية. التقت مراجعات سعد الحريري، شخصياً، وبلا وسطاء، مع كل من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وصهر الرئيس الأميركي جاريث كوشنير (المهمت استثنائياً في هذه الأيام ببعض الملفات الحيوية في لبنان)، عند نقطة محورية، شكّلت الدافع لاتخاذ قرار إقصاء نادر الحريري. قامت واشنطن وباريس بواجباتهما مع «الرئيس الحر». انتهت «فترة السماح»، وعلى سعد الحريري الالتزام ببعدهاته. بدا واضحاً أن رئيس الحكومة لا يريد أن يعرف من ماله الشخصي في أي استثمار سياسي في لبنان. اليوم نادر الحريري تتراكم كلفته، وفي وقت قياسي، خسارة الكثير مما ورثه - وبقيّة إخوته طبعاً - من والده رفيق الأرض. مشورة التنظيمي الترجمة على خطا التوقيت لا يبدد حقيقة المضمون. ليس خافياً على أحد أن السعوديين والإماراتيين يريدون «إرأس نادر»، هم يحملونه مسؤولية مسار باكورته للخاصية، وبالتالي، لا بد لفعال نشوة أن يتجدد يوماً ما، وأن يكتشف

هنا تحديداً، يتبدى سؤال ميشال عون، لماذا نادر باتجاه الرئيس نبيه بري، اتصالاً ودعوة للغاء وتحديد موعد إفطار القصر الجمهوري هذه السنة في الثالث والعشرين من أيار (لضمان حضور بري بصفته رئيساً للمجلس)، وصولاً إلى القول إن الجبهة النيابية العريضة، التي تحدث عنها رئيس المجلس، يمكن أن تشكل رافعة للعهد وقوة دفع له، خصوصاً في ضوء المضم سياسيأ، والمرحلة المغلقة، كما ومجلساً وسياسات؟

من يريد للمهد أن يتأكد رصيده؟

إذا نال سмир ججع مراده حكومياً، يكون قد ربح أمام جمهوره، وإذا لم يتسنّ له ذلك، فلن تكون هناك حكومة من دونه، أقله من وجهة نظر السعوديين والإماراتيين. وهذه نقطة يدرك الحريري مغزاها ومعناها وتداعياتها، فهل يكون التكليف مقدمة للاعتكاف أو للاعتذار. وفي كلا الحالتين، وبدل أن تشكل حكومة ما بعد الانتخابات «وزارة العهد الأولى»، يقضم مسار التأليف من رصيد العهد -ويهن صورته، خصوصاً في الشارع المسيحي، بما يؤدي إلى التأسيس لمسار لن يكون مستبعداً بعده، أن لا تقل كتلة القوات اللبنانية في انتخابات العام 2022، عن عشرين نائباً، على حساب كتلة العهد. وهل يمكن ذلك أن يمنح سмир ججع من تقديم نفسه «الرئيس الماروني الأقوى والأول»، بالمنطق الذي أسس له العهد الحالي منذ سنوات حتى الآن؟ هو التنازع ذاته يستمر منذ الصفقة الرئاسية حتى يومنا هذا. سعد الحريري يؤمن بالرهان على ميشال عون وجبران باسيل، وهو كان متناقاً في هذه النقطة تحديداً مع نادر الحريري ومع عمته بهية التي قالت إنه كان الأجدر بنا أن نضع يدنا بيد ميشال عون منذ لحظة عودته إلى لبنان عام 2005 بدل الرهان على أحزاب وشخصيات أثبتت التجارب على مدى 13 عاماً أنها مجرد «بيكورات» للحريري أن يطمح ولجبران باسيل أن «تغزو» لبنان كما هو ميشال عون لا يخطئ خياراته، عينه على الضاحية الجنوبية. لا يريد لأحد أن يكسر كلمته هذه المرة: إيلي الفرزلي هو نائب رئيس المجلس النيابي، يريد في موقع «المعتمد الأول» سعودياً في لبنان، فإن محاولة «تربيطه» بشروط من نوع تلك التي إفاض سмир ججع في عرضها، في سهرة «بيت الوسط» ليل الثلاثاء -الأربعاء الماضي، لن تكون واقعية، خصوصاً ما يتصل منها بالحصص ونوعية المقائيل، فضلاً عن مضمون البيان الوزاري للحكومة الجديدة.

وإذا كان الحريري، يريد أن يحافظ على توليفة جديدة لعلاقته بالعهد، تقربه أكثر من العماد ميشال عون، وتوسع الهامش بينه وبين جبران باسيل (التيار الوطني الحر)، لصلحة التكيف أكثر مع ججع وخياراته، في انتظار المزيد من الإختبارات، للتيار الحر ورئيسه، فإن ما أنجز في لقاء «بيت الوسط» بين الحريري وججع، لم يبلغ حدود التفاهم الكامل، في انتظار أجوبة متعادلة من الجانبين، ستكون زهن لقاءات لاحقة بينهما من جهة، وبين من سيؤمن التواصل الثنائي (فغاس خوري عن المستقبل ولمح رياشي عن القوات)، من جهة بالصدور في أرضهم وبلدهم.

تقرير

أحمد الحريري ينجو... إلى حين

قطع الشباب أبدي الأربعة الآخرون تساؤلات وملاحظات، حول التعيين، كانت أقرب إلى اعتراض اصطدم بإصرار من الرئيس الحريري على هذا الخيار. ثم انطلق أحمد الحريري في تجربة إنتاج «كوادره» فلم عدداً من الشباب المقربين منه مراكز قيادية تابعة له «أمانته»، لم تكن إدارة الرجل للمرحلة على قدر تطلباتها. لا يتعلق ذلك بقراراته الذاتية، وحسب. فظروف التيار السياسية والمالية التي رافقت تسلمه المهام التنظيمية كانت أكبر من قدرة أي قيادي على استيعابها. وقد تعاطفت مع غياب الرئيس سعد الحريري عن البلاد سنوات. غياب ولد أجنحة داخل التيار، وعصيان الكوادر، واعتبار كل طرف نفسه زعيماً، حتى (أحمد) في مكان ما، اتهم بإنشاء حزب خاص له، وخلق حالة مستقلة. بعد الانتخابات البلدية في أيار 2016، وفرض المجتمع المدني نفسه في بيروت، ظن أحمد الحريري أن استنساخ التجربة داخل التيار، يمكن أن يحقق نتيجة. بعد التجديد له كأمين عام في المؤتمر العام الأخير للتيار، ظهر جنوح باتجاه وجوه شبابية لتسلم المهام التنظيمية، سرعان ما أتضح في

ميسم زرق

تجار «المستقبل» على مفترق طرق. الأزمة التي عصفت به لن تنتهي بمجموعة قرارات اتخذها الرئيس سعد الحريري. الجميع ينتظر النفعة الثانية، والأهم من ذلك، هو تحديد من سيكون في مرتبة الخلف لكل الذين أزيحوا، وانتهت مدة صلاحيتهم. الآن بدا الكل في تيار المستقبل يخرج من هول الصدمة، ويدخل مرحلة الترقب، ترقب ما ينتظر التيار من أعلى الهرم نزولاً إلى القاعدة، وقد تبين أن «أحدًا ليس فوق رأسه خيمة»، لكن يضح التوقف عند هذا التعبير الذي استعانت به مجموعة من المسؤولين المستقبليين على شاشات التلفزة، حين سلّطت عن «المحاسبة» التي دخلت حيز التنفيذ. ومن هذا التعبير، انطلق البعض للسؤال عن سبب تحديد الأيمن العام للتيار أحمد الحريري عن مقصلة الإعفاءات. فهو رأس الأمانة العامة التي تضم كافة المنسقيات، وكان المسؤول عن إدارة الماكينة الانتخابية من الناحية التنظيمية والتفغذية.

حين استقال (أو أقيّل) سليم دياب من وظيفته كمنسق عام للتيار عام 2009 (بعد فضائح الانتخابات و7 أيار آنذاك) كُلفت لجنة خماسية ضمت كل من: هاني حمود، راشد فايد، بلال العلابي، سмир ضومط وفايز مذكون بمهام هيكلية التيار في ذلك الوقت. قررت الية انتخاب عدد كبير من مسؤوليه وتعيين آخرين، كان أولها انتخاب أحمد الحريري مقراً لها. باستثناء هاني حمود، تزرد أعضاء اللجنة دياوية في تعيين أحمد الذي جاء على شكل انتخاب، علماً أنه كان قد نجح في منصبه كمنسق في إدارة هذه العملية، وقرأة الوقائع على الأرض ولا التنازع. أضف إلى ذلك، ضعفها في أن تكون على تماس مع القواعد الشعبية. أكد ذلك حاجة التيار إلى استعادة بعض الوجوه القديمة الملمة بحجبايا الانتخابات، وتعيينهم كمستشارين خلف الفريق الشبابي، من تسليم دياب إلى خالد شهاب وصالح فروخ وآخرين... كانت خطوة «ناقصة» بحسب مستقبليين يعملون على تقييم ما جرى. لأن تطعيم الفريق الشبابي بهذه الوجوه لم يؤدّد الماكينة الانتخابية، بل جزأها. وأصبح كل فريق يعمل لمصلحة جهة في التيار أو مصلحة طبعاً «لا يمكن إعفاء أحمد دون تدخل من أحد».



ظن أحمد الحريري ان استنساخ تجربة المجتمع المدني داخله التيار، يمكن ان يخفف نتيجة (فروان بوحدر)